

المصري، على رغم استمراره في نهج كامب ديفيد، لا يعد خرقاً لقرارات المجلس الوطنية الفلسطينية فحسب، وإنما هو خرق لقرارات القمم العربية. وأن مواصلة مثل هذه الاتصالات يهدد استمرار الوحدة الوطنية الفلسطينية ويعرض أسسها لخطر شديد» (الفهار، ١٦/١١/١٩٨٢).

٤ - العلاقات السورية - الفلسطينية: شهدت العلاقات الفلسطينية - السورية توتراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة. وكان من مؤشرات هذا التوتر تأجيل اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في دمشق، والهجوم السوري المستمر على الاتصالات الفلسطينية - المصرية وعلى الاتصالات الفلسطينية - الأردنية.

ولم تنجح حتى اللحظة امكانية عقد لقاء بين السيد ياسر عرفات والرئيس حافظ الأسد. ويبدو أن الوساطات العربية، وكان آخرها وساطة رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية، لازالة الخلاف السوري - الفلسطيني، تبشر بالاجابيات. وقد ساهمت بعض المنظمات في شحن الأجواء الداخلية الفلسطينية على قاعدة الخلاف السوري - الفلسطيني. والحقيقة أن الخلاف السوري - الفلسطيني قد بقي في مجال تقارير وكالات الأنباء العربية والأجنبية، ولم يصدر عن أي طرف فلسطيني أو سوري ما يوضح هذا الخلاف أو يفسر هذا الجفاء. فنقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر دبلوماسي عربي في عمان «أن لجنة سورية - فلسطينية شكلت أخيراً من أجل محاولة تحسين العلاقات بين سوريا وم.ت.ف. ويرأس الجانب السوري في اللجنة وزير الخارجية السيد عبد الحليم خدام» (المصدر نفسه، ١٥/١١/١٩٨٢)، كذلك نسبت وكالة يونايتد برس الى مصادر فلسطينية في دمشق أن ياسر عرفات طلب في موسكو [في أثناء تشييع بريجنيف] مقابلة الرئيس الأسد لتسوية الخلافات الناشئة عن التقارب الأردني - الفلسطيني، لكن الرئيس السوري رفض استقباله مصراً على عقد هذا اللقاء في دمشق (المصدر نفسه، ٢٠/١١/١٩٨٢). أما وكالة رويترز، فقد نسبت الى مسؤولين فلسطينيين في دمشق قولهم «أن رئيس م.ت.ف. غير راغب في المجيء الى سوريا ليرأس اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الى أن يحصل على تأكيد أنه سيلقى ترحيباً مرضياً

زيارة مصر، ولكن لتكن الزيارة حاملة معها تصوراً لحلول معينة أحملها معي في أثناء زيارتي لأميركا. أما اذا كانت الزيارة لطلب فتح اذاعة هنا أو قبول دخول فلسطينيين الى مصر فان هذا غير وارد. لأننا لن نسمح بما كان يحدث في السابق» (الفهار، ٢٢/١١/١٩٨٢). وقد أكد خليل الوزير «أن عرفات لن يزور مصر الا اذا اعتمدت اجراءات عملية تعدها عن سياسة كامب ديفيد الأمر الذي يبدو أنه لم يتحقق حتى الآن» (المصدر نفسه، ٢٤/١١/١٩٨٢) واستبعد صلاح خلف كذلك «أن يقوم ياسر عرفات بزيارة مصر قبل أن تعدل الأخيرة عن سياسة كامب ديفيد» (السفير، ٨/١٢/١٩٨٢).

وفي معرض حديثه عن العلاقات الفلسطينية - المصرية، قال خليل الوزير: «لقد أتاحت الفرصة للنظام المصري لاتخاذ موقف تاريخي خلال حصار بيروت ثم بعد مذابح الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا... وقد اتصلت م.ت.ف. بمصر بأمل أن تتخذ الحكومة المصرية موقفاً أكثر التزاماً حيال القضية الفلسطينية، لكن الموقف المصري خيب الآمال» (المصدر نفسه، ٢٤/١١/١٩٨٢) وأضاف: «أن الاتصالات الجارية بين مصر وبعض أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تهدف الى تسوية بعض المشكلات مثل منع السلطات المصرية بعض الضباط من جيش التحرير الفلسطيني من زيارة أسرهم في مصر ومطاردة المناضلين الفلسطينيين في سيناء بحجة أنهم قد يقومون بعمليات ضد العدو الاسرائيلي في رفح وغزة» (المصدر نفسه).

من جهتها، جددت مصر، على لسان ممثلها في الأمم المتحدة، «مطالبتها كلاً من م.ت.ف. واسرائيل بالتصالح والاعتراف المتبادل»، (المصدر نفسه، ٢/١٢/١٩٨٢) واعتبر عصمت عبد الحيد «أن التصالح والتفاوض يشكلان أساس أية تسوية» (المصدر نفسه). كما كرر الرئيس حسني مبارك دعوته م.ت.ف. الى الاعتراف باسرائيل قائلاً «ان الاعتراف سيدفع الولايات المتحدة الى فتح حوار مباشر مع المنظمة» (المصدر نفسه، ٦/١٢/١٩٨٢).

وكان طلال ناجي قد اتهم بعض قياديي حركة فتح بخرق قرارات المجلس الوطنية الفلسطينية، فقال «أن اتصال بعض قياديي حركة فتح بالنظام